

لا يقال : هذا تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره ، لأن مورد
القسمة هو فعل . وكلُّ فعل إمّا ثلاثيّ وإمّا رباعيّ فمورد القسمة أيضاً
أحدهما ، وأيّاً ما كان يكون تقسيمه إلى الثلاثي والرباعي تقسيماً
للشيء إلى نفسه وإلى غيره ، لأننا نقول الفعل الذي هو مورد القسمة
أعمّ من الثلاثي والرباعي ، فإن المراد به مطلق الفعل من غير نظر إلى
كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة ، وهكذا جميع التقسيمات .

وتحقيق ذلك أنّ مورد القسمة هو مفهوم الفعل لا ما صدق عليه
مفهوم الفعل . والمحكوم عليه في قولنا : كلُّ فعل إمّا ثلاثيّ ، وإمّا
رباعيّ : ما صدق عليه مفهوم الفعل لا نفس مفهومه فلا يلزم
النتيجة .

(وكل واحد منهما) أي من الثلاثيّ والرباعي (إمّا مجردّ أو
مزيدّ فيه) ، لأنه لا يخلو إما أن يكون باقياً على حروفه الأصلية أولاً ،
الأول : المجردّ ، والثاني : المزيد فيه .

(وكل واحد منها) أي من هذه الأربعة (إمّا سالم أو غير سالم)
لأنه لو خلت أصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف فسالم ، وإلاّ
فغير سالم ، فصارت الأقسام ثمانية ، والأمثلة نحو : نَصَرَ^(١) ،
وَعَدَ^(٢) ، أَكْرَمَ^(٣) ، أَوْعَدَ^(٤) ، دَخَرَ^(٥) ، تَدَخَّرَ^(٦) ، وَشَوَسَ^(٧) ،
تَوَشَّوَسَ^(٨) ، زَلَزَلَ^(٩) ، تَزَلَّزَلَ^(١٠) .

- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| (١) ثلاثيّ مجردّ سالم . | (٦) رباعيّ مزيد سالم . |
| (٢) ثلاثيّ مجردّ غير سالم . | (٧) رباعيّ مجردّ غير سالم . |
| (٣) ثلاثيّ مزيد سالم . | (٨) رباعيّ مزيد غير سالم . |
| (٤) ثلاثيّ مزيد غير سالم . | (٩) رباعيّ مجردّ غير سالم . |
| (٥) رباعيّ مجردّ سالم . | (١٠) رباعيّ مزيد غير سالم . |

شرح
مختصر التصريف العزّي
في فن الصرف
لمسعود بن عمر بن الدريسي التفتازاني

شرح وتحقيق
الدكتور
عبد القال سالم مكرم
الطبعة الثامنة

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

الناشر
المكتبة الأنثوية نيل البراق
٩ ميدان الملك فيصل الرابع القاهرة ت ٥١٢٠٨٤٧

أعم من المصدر وغيره، فيشمل تحويل الاسم إلى المثنى، والمجموع،
والمنصرف، والمنسوب، ونحو ذلك، وهذا أقرب.

فإن قيل: لم اختير التصريف على الصرف مع أنه بمعناه أقلنا:
لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة فاختير لفظ يدل على المبالغة
والتكثير.

وهذا أو أن نرجع إلى المقصود فنقول: معلوم أن الكلمات
ثلاث اسم، وفعل، وحرف، ولما كان بحثه في بيان الفعل وما اشتق
منه شرع في بيان تقسيمه إلى ماله من الأقسام.

تقسيم الفعل

فقال: (ثم الفعل) بكسر الفاء، لأنه اسم لكلمة مخصوصة،
وأما بالفتح فمصدر فعل يفعل^(١) (إما ثلاثي وإما رباعي) لأنه لا يخلو
من أن تكون حروفه الأصلية ثلاثة أو أربعة، فالأول: الثلاثي
والثاني: الرباعي إذ لم يثن منه الخماسي ولا الثنائي بشهادة التسع
والاستقراء، وللمحافظة على الاعتدال، لئلا يؤدي الخماسي إلى الثقل
والثنائي إلى الضعف عن قبول ما يتطرق إليه من التغييرات.

ولم يمنع الخماسي في الاسم خطأ لرتبة الفعل عن رتبة الاسم،
ولكونه^(٢) أثقل من الاسم، لدلالته على الحدث والزمان والفاعل.

(١) ومنه قراءة بعضهم: «وأوحينا إليهم فعل الخيرات» بفتح الفاء، (الأنبياء / ٧٣)
وانظر اللسان: «فعل».

(٢) في ط: «لكونه» بدون واو.

الكلمة ، لكنه في التحقيق هو الواضع ، لأنه الذي حوّل الأصل الواحد إلى الأمثلة .

وإنما قلنا إنه حوّل الأصل الواحد إلى أمثلة ، أي اشتقّ الأمثلة منه ، ولم يجعل كلاً من الأمثلة صيغة موضوعة برأسها . لأنّ هذا أدخل في المناسبة ، وأقرب إلى الضبط . واختار الأصل الواحد على المصدر ليصحّ على المذهبين ، فإن الكوفيين يجعلون المصدر مشتقاً من الفعل ، فالأصل الواحد عندهم هو الفعل .

والعمدة في استدلالهم أنّ المصدر يُعَلُّ بإعلال الفعل فهو فرع الفعل ، يدور معه في الإعلال وجوداً في : يَعْدُ عِدَّةً ، وَعَدَمًا في وَجَلْ يَوْجَلْ وَجَلًا ، وَمَذَارِيَّتُهُ تدلّ على أصالته . والجواب بأنه لا يلزم من فرعيته في الإعلال فرعيته في الاشتقاق كما أن نحو : أَعِدْ وَنَعِدْ وَتَعِدْ فرع يُعَدُّ في الإعلال مع أنه ليس بمشتقّ منه ، وتأخيرُ الفعل في الاشتقاق عن نفس المصدر لا ينافي كَوْنِ إعلال المصدر متأخراً عن إعلال الفعل فتأمل . واعلم أنّ مرادنا بالمصدر المصدر المجرد ، لأنّ المزيّد فيه مشتقّ منه لموافقته إياه في حروفه ومعناه .

فإن قلت : نحن نجد بعض الأمثلة مشتقاً من الفعل كالأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، ونحوها . قلت : مرجع الجميع إلى المصدر والكلّ مشتقّ منه ، إما بواسطة أو بلا واسطة .

ويجوز أن يقال : اختار الأصل الواحد على المصدر^(١) ليكون

(١) « على المصدر » سقط من ط .

الضرب هو الأصل الواحد ، فتحويله إلى ضَرْب ، وَيَضْرِب ، وغيرهما ، ليحصل المعنى المقصود من الضرب الحادث في الزمان الماضي ، أو الحال أو غيرهما هو التصريف في الاصطلاح . والمناسبة بينهما ظاهرة .

والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف = الذي هو معرفة أحوال الأبنية .

واختار التحويل على التغيير لما في التحويل من معنى النقل ، قال في «المغرب» : التحويل نقل الشيء من موضع إلى موضع آخر .

وقال في «الصباح» : التحويل التَّنْقُل من موضع إلى موضع آخر ، وحَوَّلَه فتحَوَّل .

وحَوَّلَ أيضاً يتعدى بنفسه ولا يتعدى ، والاسم منه = الحَوَّل قال الله تعالى : ﴿ لَا يَتَّبِعُونَ عَنْهَا حَوَّلًا ﴾^(١) فهو أخص من التغيير ، ولا يخفى أنك تنقل حروف الضرب إلى : ضَرْب ، وَيَضْرِب وغيرهما ، فيكون التحويل أولى من التغيير .

ولا يجوز أن يُفسر التصريف لغةً بالتحويل ، لأنه أخص من التغيير ، ثم التعريف يشتمل على العلل الأربع قبل التحويل هي : الصورة ، ويدل بالالتزام على الفاعل وهو المحوّل ، والأصل الواحد : هو المادة ، وحصول المعاني المقصودة ، هي الغاية .

فإن قلت : المحوّل للأمثلة أم الواضِع أم غيره ؟ قلت : الظاهر أنه كلٌّ مَنْ يصلح لذلك ، كما يقال في العُزف : صرَفْتُ

(١) الكهف / ١٠٨ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة

تقول : صرفت الشيء أي غيرته ، يعني أن للتصريف معنيين :
لُغَوِي ، وهو ما وَضَعَهُ له واضعُ لغة العرب .

واللغة هي الألفاظ الموضوعية للمعاني من : لَغِي بالكسر يَلْغِي
لَغًا^(١) ، إذا لَهَجَ بالكلام ، وأصلها لَغِي أو لُغُو ، والهاء^(٢) عَوَضُ ،
وجَمَعُها : لَغَى بِثَل بُرَّة^(٣) وَبُرَى .

وصناعي : وهو ما وضعه له أهل هذه الصناعة وإليه أشار بقوله :
(وفي الصناعة) بكسر الصاد وهي العلم الحاصل من التمرُّن على
العمل . والمراد ههنا : صناعة التصريف ، أي التصريف في
الاصطلاح : (تحويل الأصل الواحد) أي تغييره ، والأصل ما يبي
عليه شيء . والمراد ههنا المصدر (إلى أمثلة) أي أُبْنِيَة وصَبِيغ ،
وهي الكَلَمُ باعتبار الهيئات التي تُعْرَضُ لها من الحركات ،
والسكنات ، وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه ،
(مختلفة) باختلاف الهيئات كضَرْبٍ وَضَرْبٍ ، ونحوهما من
المشتقات (لمعاني) جمع معنًى ، وهو في الأصل : مصدر ميمي من
العناية ، نُقِلَ إلى معنى المفعول ، وهو ما يراد من اللفظ ، أي
التصريف = تحويل الأصل أي المصدر إلى أمثلة مختلفة لأجل
حصول معاني (مقصودة لا تحصيل) تلك المعاني (إلّا بها) أي بهذه
الأمثلة .

وفي هذا الكلام تنبيه على أن هذا العلم محتاج إليه ، مثلاً :

(١) في ط : لغياً ، تحريف ، وانظر القاموس .

(٢) في ط : « والهاء » مكان الهاء .

(٣) بُرَّة كُتِبَ : حلقة في أنف البعير أو في لحمه أنفه .

ويحتوي على قواعد لطيفة ، سَنَح لي أن أشرحه شرحاً يذلل من اللفظ صعبه ، ويكشف عن وجه المعاني نقابه ، ويستكشف مكنون غوامضه ، ويستخرج سِرَّ حُلوه من حامضه ، مضيفاً إليه فوائد شريفة ، وزوائد لطيفة ، مما عَثُر عليه فكري الفاتر ، ونظري القاصر ، بعون الله القادر .

والمرجو ممن اطلع فيه على عَثرة أن يَدْرأ بالحسنة السيئة ، فإنه أول ما أفرغته في قالب الترتيب والترصيف^(١) مُختَصِراً^(٢) في هذا المُختصر ما قرأته^(٣) في علم التصريف ، ومن الله الاستعانة وإليه الزلّقى ، وهو حَسْبُ من توكل عليه وكَفَى ، فها أنا أشرع في المقصود بعون الملك المعبود .

فأقول : لما كان من الواجب على كل طالب لشيء أن يتصور ذلك الشيء أولاً ، ليكون على بصيرة في طلبه ، وأن يتصور غايته ، لأنه هو السبب الحامل على الشروع في الطلب ، بدأ المصنّف رحمه الله بتعريف التصريف على وجه يتضمن فائدته متعرّضاً لمعناه اللغوي إشعاراً بالمناسبة بين المعنيين ، فقال مخاطباً بالخطاب العام .

تعريف التصريف

(اعلم أنّ التصريف) وهو تفعيل من الصّرف للمبالغة والتكثير (في اللغة : التّغيير) .

(١) التّصريف : تفعيل من الرّصف ، وهي الحجارة المرصوف بعضها إلى بعض في ميل .

(٢) في مخطوطة : «منحصراً» .

(٣) في ط : «بَل قراءة» مكان : «ما قرأته» والتحريف فيها واضح .

بشرع
مستخرج من بحر الناي
للعزیز عبد الرحمن الشنارانی

كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ

قُرْآنَ كِتَابِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن أَرَوِي زهر يخرج في رياض الكلام من الأكمام ، وأبهي جِبْرِ^(١) يحاك بينان البيان ، وأسنان الأقلام ، حمدُ الله سبحانه وتعالى على تواتر نعمائه الزاهرة الظاهرة ، وترادف آلائه المتوافرة المتظاهرة ، ثم الصلاة على نبيه محمد المبعوث من أشرف جرائيم^(٢) الأنام ، وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام ، وأزمة الإسلام (وبعد) .

فيقول الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر القاضي التفتازاني بيض الله غرة أحواله ، وأورق أغصان آماله : لما رأيت مختصر التصريف الذي صنّفه الإمام الفاضل العالم العامل قدوة المحققين ، عز^(٣) الملة والدين ، عفيف الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني^(٤) - رحمة الله عليه - مختصراً ينطوي على مباحث شريفة ،

(١) جِبْر بكسر الحاء وفتح الباء جمع ل «جبرة» على وزن : عنية : وهي ضرب من برود اليمن .

(٢) جمع : جُرثومة ، والجُرثومة : الأصل .

(٣) في ط : «وغرة الملة» .

(٤) «زنجاني» بالفتح : بلد بأذربيجان .

مقدمت

(١) الزنجاني مؤلف تصريف العزّي :

هو عبدالوهاب بن إبراهيم بن عبدالوهاب الملقّب بعزالدين أبي المعالي الخزرجي الزنجاني .

من مؤلفاته : الهادي وشرحه في التصريف . قال السيوطي : أكثر الجارّ بَرْدَى من النقل عنه في شرح الشافية^(١) .

ومن مؤلفاته أيضاً : « تصحيح المقياس في تفسير القسطاس » في علم العروض وهو شرح لكتاب « قسطاس » في العروض للعلامة جار الله الزمخشري . وقد فرغ من تصحيح المقياس سنة ٦٥٥ هـ . ومعنى ذلك أنه توفي بعد سنة ٦٥٥ هـ^(٢) .

ومن أهم كتبه : « تصريف العزّي » الذي نتاوله في إيجاز بالتعريف

(١) بغية الرعاة ٢ / ١٢٢ .
(٢) معجم المطبوعات لسركيس / ٩٧٧ ، كشف الظنون مجلد ٢ / نهر ١٣٨ ، ١٣٩

شرح تصريف العزّي

٢ - تصريف العزّي :

إنّ كلمة العزّي نسبة إلى لقبه عزّالدين أبي المعالي ؛ وأما كلمة : « تصريف » ، فإنه يعني بها كما قال في مقدمة كتابه : « تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة لمعان مقصودة لا تحصل إلاّ بها » . ويبدولي أنّ كلمة : « تصريف » لم تكن من مبتكراته فقد سبق بها ، وجرى على سنن من قبله في إطلاق هذه الكلمة على مسائل الصرف ، وموضوعاته ، وقضاياها ، سبقه إلى هذه التسمية سيبويه حينما يقول : « هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات ، والأفعال غير المعتلة والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به أو لم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابيه وهو الذي يسميه النحويون : « التصريف »^(١) .

وسبقه المازني في كتابه المشهور « تصريف المازني » المتوفى على اختلاف في الروايات في ٢٤٧ هـ .

وقد تولى شرحه ابن جني المتوفى ٣٩٢ هـ لما له من قيمة كبيرة في علم التصريف مبيناً هذه القيمة بقوله : « ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف ، وأسدها وأرصنها ، عريقاً في الإيجاز والاختصار ، عارياً من الحشو والإكثار متخلصاً من كرازة ألفاظ المتقدمين ، مرتفعاً عن تخليط كثير من المتأخرين قليل الألفاظ ، كثير المعاني ، عنيبت بتفسير مشكله

(١) سيبويه ٢٤٢ / ٤ هارون .

وكشف غامضه والزيادة في شرحه ، محتسباً ذلك في جنب ثواب الله ، ومزكياً به ما وهبه لي من العلم^(١) ، وقد سقى ابن جني كتابه : « المنصف »^(٢) وابن جني أطلق على هذا العلم : « التصريف » في كتابه « الملوكي في التصريف » وهو أسبق زمناً من الزنجاني حيث توفي ٣٩٢ هـ .

وقد شرح هذا الملوكي ابن يعيش المتوفي ٤٦٣ هـ ، موضحاً في مقدمة شرحه مكانة التصريف بين علوم العربية ، يقول : فإنه لما كان التصريف من أجل العلوم وأشرفها ، وأغمض أنواع الأدب والطفها ، حاجة النحوي إليه ضرورية ، والمُعلِّق منه مُعلِّق من حقيقة العربية ، وكان الكتاب الموسوم بـ « الملوكي » المنسوب إلى الشيخ أبي الفتح عثمان بن جني رحمه الله مشتملاً على كثير من حدوده ، وجمل من قوانينه ... أملت هذا الكتاب^(٣) .

وفي ضوء هذه النصوص نستطيع أن نقول : إن علم التصريف اشتغل به العلماء قبل الزنجاني ، فجرى على سنن من قبله في بحث قضاياها ، ومناقشة مسائله ملتزماً منهج الإيجاز ، ليجمع أشتات قضاياها في عبارات موجزة ، يسهل الإلمام بها ، ويتيسر حصرها وحفظها .

وقد حظي كتابه بشهرة واسعة فأقبل عليه الطلاب والعلماء يدرسون مسائله ، ويشرحون قضاياها ، ويحللون ألفاظه وتراكيبه .

(١) المنصف ١ / ٥ .

(٢) طبع بمطبعة مصطفى الحلبي .

(٣) شرح الملوكي في التصريف تحقيق فخرالدين قباوة / ١٧ .

٣- نشر كتاب : « تصريف العزي » :

وقد حظي كتاب تصريف العزي بالإقبال عليه ، والتنافس في نسخه وطبعه ونشره .

ومما يدل على قيمته العلمية أنه ترجم إلى اللغة اللاتينية وطبع في روما ١٦١٠ م باعتناء « ريموندوس » J.B. Raymundus (١) . أما نسخه المخطوطة والمطبوعة فلاني أحيل القارئ إلى فهرس مكتبة الأزهر المجلد الرابع ص ٦٥ وص ٦٦ ليتبين مدى أهمية هذا المختصر ومدى الإقبال عليه لنسخه وطبعه .

٤- شروح تصريف العزي :

ولما كان كتاب تصريف العزي موجزاً في تأليفه ، مختصراً في ألفاظه مضغوطاً في تراكيبه ، محكماً في عباراته احتاج إلى من يبسط عباراته ويحلل تركيباته ، ويشرح ما غمض من ألفاظه ، فتجرد لهذا العمل العلمي مجموعة من العلماء أسهموا في شرحه ، وتنافسوا في تذليل مصاعبه ، وتسابقوا إلى تحليل ألفاظه وتراكيبه .

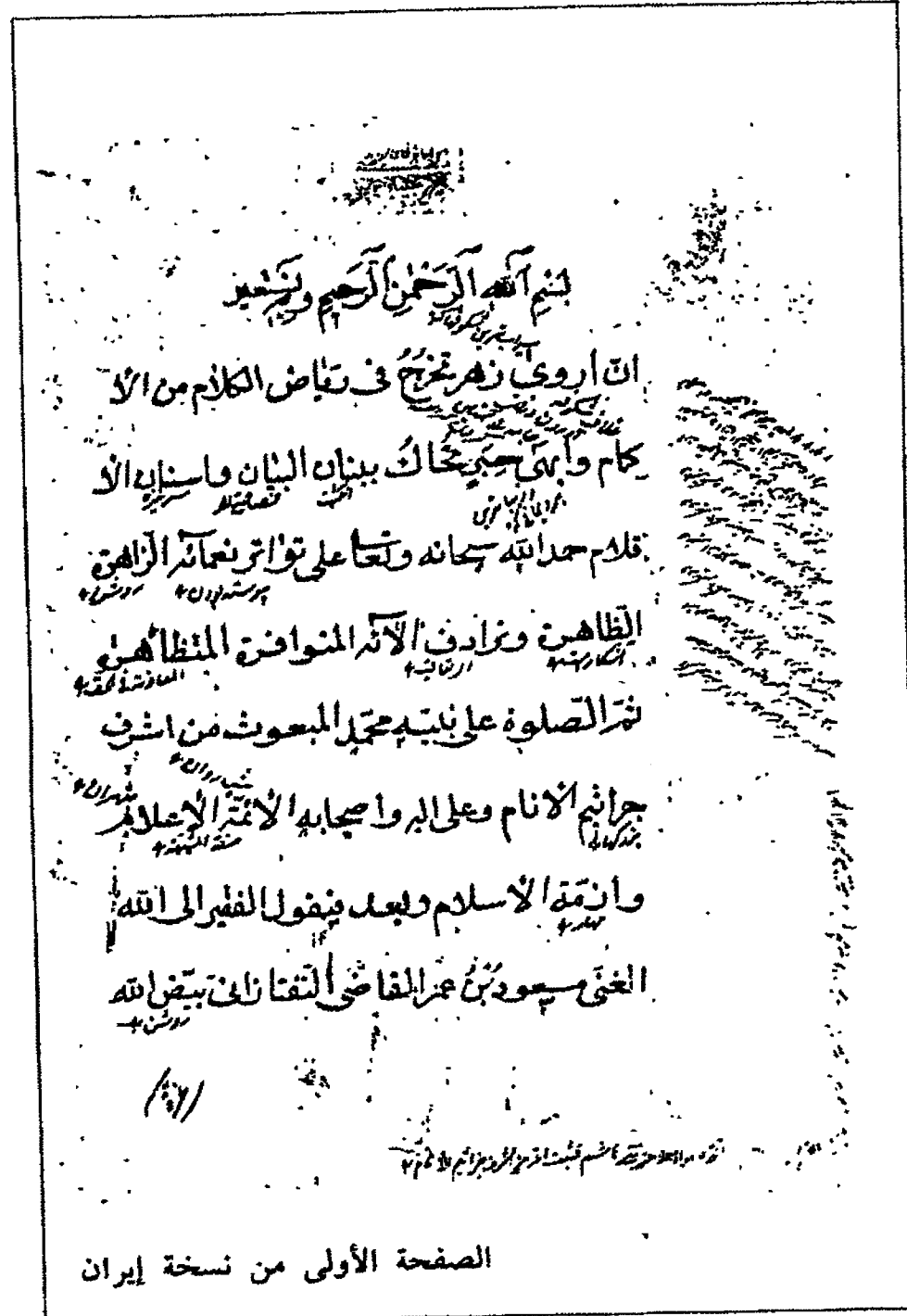
وقد وضع لنا حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون الشروح التي وضعت لهذا المختصر ؛ نذكر منها ما يأتي :

١- شرح سراج الدين محمد بن عمر الحلبي المتوفي

٨٥٠ هـ .

٢- شرح عمادالدين أبي الفداء إسماعيل بن إبراهيم بن جماعة الكنتاني المتوفي سنة ٨٦١ هـ .

(١) انظر معجم المطبوعات لسركيس / ٩٧٧



الصفحة الأولى من نسخة إيران

د- شرح الشمسية في المنطق .

هـ- الإرشاد في النحو .

وتوفي بسمترقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة^(١) .

ومن أهم مؤلفاته: شرحه لتصريف العزّي الذي «أضاف إليه فوائد شريفة، وزوائد لطيفة وهو أول تأليفه أتمه في شهر شعبان سنة ٧٣٨هـ» .

وقد بين مسعود بن عمر السر في شرحه لهذا التصريف فيقول :
« لما رأيت مختصر التصريف الذي صنفه الإمام الفاضل العالم العامل قدوة المحققين ، عز الملة والدين ، عفيف الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني رحمة الله عليه مختصراً ينطوي على مباحث شريفة ، ويحتوي على قواعد لطيفة ، سنح لي أن أشرحه شرحاً يذلل من اللفظ صعبه ، ويكشف عن وجه المعاني نقابه ، ويستكشف مكنون غوامضه ، ويستخرج سرّ حلوه من حامضه ، مضيفاً إليه فوائد شريفة وزوائد لطيفة مما عثر عليه فكري الفاتر ، ونظري القاصر ، بعون الله القادر »^(٢) .

٦- الحواشي والتعليقات على شرح مسعود بن عمر :

ولأهمية هذا الشرح تنافس العلماء على التعليق عليه ، ووضع الحواشي لتحريّر مسأله ، وبيان ألفاظه ، وكشف معانيه .

ومن أهم هذه الحواشي والتعليقات :

(١) بغية الرعاة ٢ / ٢٨٥ .

(٢) مقدمة الشرح .

واني لأرجو أن أكون بهذا التحقيق قد أدبت واجباً نحو هذا الكتاب الذي طبقت شهرته الآفاق مع صغر حجمه ، وغزير فائدته ، وشهرة مؤلفه ، وعرضه لمسائل الصرف وموضوعاته في صورة تجذب النفوس وتستهي العقول إلى جانب كثرة الأمثلة وتنوعها ، والإفاضة فيها حتى ترسخ قواعد هذا الفن في العقول ، فتكمل الفائدة ويتمّ النفع ، وأرجو الله أن يجزيينا أحسن الجزاء ، ويهدينا إلى سواء السبيل .

المحقق

عبدالعالم سالم مكرم

الكويت

٣ من رجب سنة ١٤٠٢ هـ

الموافق ٢٦ من أبريل ١٩٨٢ م

أ- النسخة الظاهرية ، وقد صورت من المكتبة الظاهرية بدمشق .

٢- نسخة أخرى صورت من بغداد .

٣- نسخة مخطوطة حصلت عليها من إيران بمساعدة الأخ الفاضل الأستاذ عبدالعزيز علي أكبر بمعهد المعلمين بالكويت .

وقد اتضح من خلال مقابلة النصوص أن النسخة المطبوعة مع أنها الطبعة الرابعة مملوءة بالتحريفات التي تخل بسلامة النصوص .

ولم أحاول إثبات الخلاف بين النسخ ، لأنه عمل غير مثمر في مجال هذا الكتاب صغير الحجم من ناحية ، ولأن كتب الصرف تقوم على الصيغ ، وهي صيغ معروفة ومألوفة ، ولا تحتاج إلى بيان أوجه الخلاف بين النسخ من ناحية أخرى ، مكتفياً بسلامة النص وكمال الضبط .

٤- تفسير الكلمات المعجمية .

٥- تخريج الشواهد ، وضبطها ، والإشارة إلى مراجعها وتكملة الشواهد الناقصة .

٦- تصويب تحريفات الصيغ والألفاظ .

٧- ترقيم الآيات القرآنية والإشارة إلى سورها .

٨- العناية بعلامات الترقيم ، وتوزيع الفقر في البدء والانتها .

٩- الاحتفاظ بالأصل ، وهو مزج الشرح بالمتن ، فتصريف العزي بين قوسين هكذا : () .

أ- حاشية السيوطي المتوفي ٩١١ هـ ، وسماها : « الترصيف حاشية على شرح التصريف » .

ب- حاشية لشمس الدين محمد بن علي الحلبي المعروف بابن هلال التحوي المتوفي ٩٣٣ هـ ، سماها : « التطريف على شرح التصريف » .

وصنف محمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بابن الحنبلي المتوفي ٩٧١ هـ حاشية على تلك الحاشية سماها : « التعريف على تغليط التطريف » .

ج- حاشية الشيخ ناصرالدين أبي عبدالله محمد المتوفي ٩٥٨ هـ وصنف تلميذه الشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي المتوفي ٩٩٤ هـ حاشية على هذه الحاشية .

د- حاشية الشيخ ناصرالدين إبراهيم اللقاني المتوفي ١٠٤١ هـ سماها : « خلاصة التعريف بدقائق شرح التصريف » .

٧- أهمية شرح مسعود بن عمر :

وقد سعد هذا الشرح بنشره عن طريق النسخ والطباعة ، فكثر النساخ ، واختلفت الخطوط وتعددت الطباعة مما يدل على قيمته العظيمة ، ومكانته الكبيرة في نفوس العلماء والدارسين في مختلف العصور ، حتى عصرنا الحاضر حيث كانت آخر طبعة له سنة ١٩٥٤م بمطبعة الحلبي ، وفيما يلي أهم مخطوطات هذا الشرح وتاريخ طبعته .

٨- مخطوطات شرح مسعود بن عمر على التصريف العزي : هناك بعض المخطوطات تضيف الشرح إلى لقبه ، فيقولون :

شرح السعد على التصريف العزي ، لأن لقبه : سعد الدين كما ذكرنا سابقاً . ومن أهم مخطوطات هذا الشرح في ضوء فهرس مكتبة الأزهر فقط ما يأتي :

أ - نسخة مخطوطة بخط علي بن فخرالدين المرحومي سنة ١٠٣٣ هـ .

ب - نسخة بخط خليل بن مصطفى سنة ١٠٨٣ هـ .

ج - نسخة بخط عبدالنبي بن محمد بن ولي ١٠٩١ هـ .

د - نسخة بخط علي الإمام المناوئي سنة ١١٢٢ هـ .

هـ - نسخة بخط محمد أبي الحسن الحنفي سنة ١١٦١ هـ .

و - نسخة بخط عبدالرحمن محمد سنة ١١٩٧ هـ .

ز - نسخة بخط كمال بن محمد بن نظام الشافعي ١٢٢٣ هـ .

ح - نسخة بخط عبده بن أحمد النحال الشافعي سنة ١٢٣٠ هـ .

ط - نسخة بخط محمد الشبيري الشافعي سنة ١٢٤٤ هـ .

ي - نسخة بخط خليل بن محمد الجرنوس سنة ١٢٧٣ هـ^(١) .

٩ - وكما تنافس الناسخون في نسخ هذا الشرح تنافست دور الطباعة في طبعه ، وأهم الطباعات ما يأتي :

أ - طبع حجر بالآستانة ١٢٦٨ هـ .

ب - طبع حجر بالآستانة ١٣١٠ هـ .

ج - طبع بالمطبعة الحميدية بالقاهرة ١٣١٥ هـ .

د - طبع بالمطبعة العلمية بالقاهرة ١٣١٩ هـ .

هـ - طبع بالمطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣٢٤ هـ .

(١) انظر فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر مجلد ٤ ص ٨٥ .

و - طبع بالمطبعة الوهبيّة بالقاهرة ١٣٩٣ هـ^(١)

١٠ - النسخة المطبوعة ١٩٥٤ هـ :

وقعت هذه النسخة في يدي فعرفت أنها طبعة أخيرة لهذا الكتاب قامت بها مطبعة الحلبي بالقاهرة .

وراعني فيها ما يأتي :

١ - خلوها من الضبط ، وبخاصة الكلمات التي تحتاج إلى ضبط حتى لا تختلط الصيغ بعضها ببعض ، وما أشد حاجة الكتب الصبرية إلى هذا الضبط حتى لا يقع القارئ في لبس وحيرة أمام هذه الصيغ .

٢ - اضطراب الصيغ لتداخلها ، مما يعز على القارئ أن يميز بينها حيث تعدم الفواصل ، ولا توجد النقاط .

٣ - كثرة الأخطاء المطبعية بحيث لا تكاد تخلو فقرة من خطأ مطبعي في كل صفحات الكتاب .

٤ - صعوبة قراءة الشواهد لأن معظمها مشتمل على أخطاء عديدة وتحريفات كثيرة .

٥ - نقص كلمات عديدة في نصوص هذه النسخة مما يصعب على القارئ أن يفهم النص في يسر وسهولة .

١١ - عملي في التحقيق :

قابلت نصوص النسخة المطبوعة آنفة الذكر مع ثلاث نسخ مخطوطة لهذا الكتاب :

(١) انظر فهرس مكتبة الأزهر المجلد الرابع ص ٨٥ .

(يَنْصُرُ ، يَنْصُرَان ، يَنْصُرُونَ) . (تَنْصُرُ ، تَنْصُرَان ، تَنْصُرُونَ)
(تَنْصُرُ ، تَنْصُرَان ، تَنْصُرُونَ) . (تَنْصُرِينَ ، تَنْصُرَان ، تَنْصُرُونَ)
(أَنْصُرُ ، تَنْصُرُ) .

وقد يستعمل لفظ الاثنين في بعض المواضع للواحد كقوله :
فَإِنْ تَزْجُرَانِ يَا ابْنَ عَقَّانِ أَتَزْجُرُ وَإِنْ تَدْعَانِي أَحْمَرُ عِرْضاً مُمْنَعاً^(١)
وقوله :

* فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْسِنَانَا *^(٢)

أي لا تحسني ، (وقس على هذا) المذكور من تصريف يَنْصُرُ
(يَضْرِبُ ، وَيَعْلَمُ ، وَيُدْخِرُ ، وَيُكْرِمُ ، وَيُقَاتِلُ ، وَيُقْرِحُ ،
وَيَتَكَسَّرُ ، وَيَتَبَاعَدُ ، وَيَنْقَطِعُ ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَحْمَرُّ ، وَيَحْمَارُ ،
وَيَسْتَخْرِجُ ، وَيَعْشُوْشِبُ ، وَيَفْعَنْسِسُ ، وَيَسْلَتْقِي ، وَيَتَدَخَّرُ ،
وَيَخْرُجُ ، وَيَقْشَعِرُ) ، ونحن لا نشتغل بتفصيلها ، فإنه لا يخفى
على من له أدنى لبٍّ وتمييز .

ولو أشكل شيء من نحو يَقْشَعِرُ ، وَيَسْلَتْقِي يُعرف في المضاعف
والناقص .

(١) انظر : الأنشاء والظائر ٤ / ١٥٣ .

(٢) تمامه .

* بنزع أصوله واجدز شيبا *

انظر الأنشاء والظائر ٤ / ١٥٣ ، سب إلى مضمون بن رعي الفقه ، وانظر الشافية
٤٨١ / ٤ ، والعيني ٥٩١ / ٤ .

وهي الطبري ٢٦ / ١٠٣ ما نصه : بعض أهل العربية يقول : وهو أن العرب تأمر
الواحد والجماعة بما تأمر به الاثنين ، فتقول للرجل : ويلك ارحلها وازجرها وذكر أنه
سمعها من العرب ، وأنشد الشاهدين السابقين .

ثم الثلاثي المجرد هو الأصل لتجرده عن الزوائد وكونه على
ثلاثة أحرف فلهذا قدمه وقال .

(الثلاثي المجرد)

(أما الثلاثي المجرد) وفي بعض النسخ السالم . وينافيه
التمثيل بمثال : سأل يسأل .

ولا يخلو من أن يكون ماضيه على وزن فَعَل مفتوح العين ، أو
فَعِل مكسورها أو فَعُل مضمومها ، لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحاً
لرفضهم الابتداء بالسكان ، وكَوْنِ الفتحة أخف ، واللام مفتوحة لما
سنذكره إن شاء الله تعالى .

والعين لا تكون إلا متحركة ، لثلا يلزم التقاء الساكنين في
نحو : ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتَن .

والحركات منحصرة في الفتح والكسر ، والضَّم ،
وأما ما جاء في نحو : نَعَمْ ، وشَهِد بفتح الفاء وكسرها مع
سكون العين فمزال عن الأصل لِضَرْبٍ من الخَفَّة ، والأصل -فيهما :
فَعِل بكسر العين . وفيه أربع لغات : كسر الفاء مع سكون العين ،
وكسرها ، وفتح الفاء مع سكون العين ، وكسرها ، وهذه جارية في
كل اسم أو فعل على فَعِل مكسور العين وعينه حَرْفٌ خَلَقَ .

(فإن كان ماضيه على وزن فَعَل مفتوح العين فمضارعه يَقْعُل أو
يَفْعِل بضم العين أو كسرها نحو : نَصَرَ

(وَضَرَبَ يَضْرِبُ) مثال لكسر العين يقال: ضربه بالسوط وغيره، وضرب في الأرض أي سار فيها، وضرب مثلاً كذا أي بين.

(وقد يجيء) مضارعُ فَعَلَ مفتوح العين (على) وزن (يَفْعَلُ) مفتوح العين إذا كان عين فعله أو لامه (أي لام فعله) (حرفاً من حروف الحلق)، واشترط هذا لِقَاوِمَ حَرْفِ الحلق فتحة العين؛ فإن حروف الحلق أثقل الحروف.

ولا يشكل ما ذكرناه بمثل: دَخَلَ يَدْخُلُ، وَنَحَتَ يَنْحِتُ، وجاءَ يَجِيءُ، وما أشبه ذلك مما عينه أو لامه حَرْفُ حلق، ولم يجيء على يَفْعَلُ بفتح العين، لأننا نقول: إنه يجيء على يَفْعَلُ إذا وجد هذا الشرط، فمتى انتفى الشرط لا يكون على يَفْعَلُ بالفتح، لا أنه إذا وُجد هذا الشرط يجب أن يكون على يَفْعَلُ بالفتح إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط.

(وهي) أي حروف الحلق ستة (الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، المهملتان (والغين والحاء) المعجمتان (نحو: سَأَلَ، يَسْأَلُ، ومنع يمنع). قدم الهمزة، لأن مخرجها أقصى الحلق ثم الهاء، لأن مخرجها أعلى من مخرج الهمزة، والبواقي على هذا الترتيب. ثم استشعر اعتراضاً بأن أي يَأبَى جاء على فَعَلَ يَفْعَلُ بالفتح مع انتفاء الشرط.

وأجاب بقوله (وَأَبَى يَأْبَى شاذٌ) أي مخالف للقياس لا يعتد به فلا يَرِدُ نَقْضاً.

فإن قيل: كيف يكون شاذاً وهو وارد في أفصح الكلام: قال

إلى الضم لضرورة دفع الالتباس الحاصل في نحو: أكرم يُكْرِمُ كما مر، وقد عُرف جواب ذلك مما قُرّر.

ولقائل أن يقول: لا يدخل في هذا التعريف نحو أَهْرَاقَ يَهْرِيقُ، واسْطَاعَ يُسْطِيعُ بضم حرف المضارعة، والأصل: أَرَأَقَ وَأَطَاعَ زِيدَتِ الهاء والسين، فإنهما مبنيان للفاعل وليس حرف المضارعة فيهما مفتوحاً، وليس أيضاً يَمَا ماضيه على أربعة أحرف.

ويمكن الجواب عنه بأن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكأنهما على أربعة أحرف تقديراً أو بآتهما من الشواذ، ولا يجب أن يدخل في الحد الشواذ

ونحو: خَصِمَ وَقَتَلَ بالتشديد والأصل: اخْتَصِمَ واقتتل أدغمت التاء فيما بعدها، وحذفت الهمزة فهو على خمسة أحرف تقديراً، ولهذا يُفْتَحُ حَرْفُ المضارعة، ويقال: يَخْصِمُ^(١) وَيَقْتُلُ، وههنا موضع بحث.

ولما ضَمَّ حَرْفُ المضارعة من هذه الأربعة كما في المبني للمفعول أراد أن يذكر علامة كون هذه الأربعة مبنية للفاعل فقال (وعلمة بناء هذه الأربعة) يعني: يُدْخِرُ وَيُكْرِمُ وَيُقَاتِلُ وَيُقْرِحُ (للفاعل كون الحرف الذي قبل آخره) أي آخر كل واحد من هذه الأربعة حال كونه مبنياً للفاعل (مكسوراً أبداً) بخلاف المبني للمفعول، فإنه فيه مفتوح أبداً كما يذكر في بحثه إن شاء الله تعالى.

(مثاله) أي مثال المبني للفاعل (مَنْ يَفْعَلُ) بضم العين نحو:

(١) وقد قرأ الحرميان وأبو عمرو والأعرج وشبل، وابن قسطنطين بإدغام التاء في الصاد ونقل حركتها وهي الفتحة إلى الخاء في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَخْصِمُونَ﴾ يس / ٤٩.

[المضارع المبني للفاعل]

واعلم أن المضارع أيضاً إما مبني للفاعل وإما مبني للمفعول (فالمبني للفاعل منه ما) أي الفعل المضارع الذي (كان حرف المضارعة منه) أي من المبني للفاعل (مفتوحاً إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرف) نحو ذَخِرَجَ وأَكْرَمَ وَقَاتَلَ وَفَرَحَ (فإن حرف المضارعة منه) أي مما كان ماضيه على أربعة أحرف (يكون مضموماً أبداً نحو: يُذَخِّرُ وَيُكْرِمُ وَيُقَاتِلُ وَيُفْرَحُ)، أما الفتح فهو الأصل لخفته.

وكسّر غير الياء فيما كان ماضيه مكسوراً العين لغة غير الحجازيين، وهم يكسرون الياء إذا كان ما بعدها ياء أخرى، فلا ينطبق التعريف على ذلك.

وأما الضمّ فيما كان ماضيه على أربعة أحرف فلأنه لو فتح في يُكْرِمُ مثلاً ويقال: يُكْرِمُ لم يُعلم أنه مضارع المجرد أو المزيد فيه، ثم حُمل عليه كلّ ما كان ماضيه على أربعة أحرف.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يفتح حرف المضارعة في: يُذَخِّرُ وَيُقَاتِلُ وَيُفْرَحُ، ولا التباس فيه، ثم يحمل: يُكْرِمُ عليه، فإن حُمِلَ الأقل على الأكثر أولى؟ قلت: لأنه لو حُمِلَ الأقل على الأكثر لزم الالتباس ولو في صورة واحدة، بخلاف العكس فإنه لا التباس فيه أصلاً.

فإن قلت: فَلِمَ اختصّ الضمّ بهذه الأربعة والفتح بما عداها دون العكس؟ قلت: لأنها أقلّ مما عداها والضم أثقل من الفتح فاخصّ الضمّ بالأقل، والفتح بالأكثر تعادلاً بينهما. هذا وقد عرفت جواب ذلك حيث قلنا: إن الفتحة للخفة والمعادلة في هذه الأربعة

الله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ﴾ (١)؟ قلت: كونه شأناً لا ينافي وقوعه في كلام فصيح، لأنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام: قسم مخالف للقياس دون الاستعمال، وقسم مخالف للقياس والإستعمال وهو القياس، وكلاهما مقبولان، وقسم مخالف للقياس والإستعمال وهو مردود.

لا يقال: إن أبي يأمي لأمه حرف حلق، إذ الألف من حروف الحلق فلذا فُتِحَ عينه.

لأنا نقول: لا نُسلم أنها من حروف الحلق، ولئن سلّمنا أنها من حروف الحلق لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها للزوم الدور (٢)، لأن وجود الألف موقوف على الفتح، لأنه في الأصل يأتي قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها لزم الدور لتوقف الفتح عليها، وتوقفها عليه فهو مفتوح العين في الأصل. ولهذا لم يذكر المصنّف الألف من حروف الحلق إذ هي لا تكون ههنا، إلا منقلبة عن الياء أو الواو، وغرضه بيان حروف تفتح العين لأجلها. وأما قلّي يَقْلِي بالفتح فلغة بني عامر، والصحيح الكسر، وبقي يَيْقِي بالفتح لغة نطية، والأصل كسر العين في الماضي فقلبوه فتحة واللام ألفاً تخفيفاً وهذا قياس عندهم.

وأما رَكَنَ يَرْكُنُ فمن تداخل اللغتين أعني أنه جاء من باب نَصَرَ يَنْصُرُ، وعلم يَعْلَمُ فأخذ الماضي من الأول والمضارع من الثاني.

(١) التوبة / ٣٢.

(٢) الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى: الدور المصرح كما يتوقف (أ) على (ب) وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى: الدور المضمّر كما يتوقف (أ) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (أ).

انظر التعريفات / ٥٦.

(وإن كان ماضيه على وزن فَعِلْ مكسور العين فمضارعهُ يَفْعَلُ بفتح العين ، نحو : عَلِمَ يَعْلَمُ ، إِلَّا ما شُدَّ نحو : حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواته) فإنها جاءت بكسر العين فيهما ، وَقَلَّ ذلك في الصحيح ، نحو : حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَنِعِمَ يَنْعِمُ ، وَكثُرَ في المعتلِّ نحو : وَرِثَ يَرِثُ ، وَوَرِعَ يَرِيعُ ، وَيَثُثُ يَثِثُ^(١) ، وأخواتها .

وأما فَضِلَ يَفْضُلُ وَنِعِمَ يَنْعَمُ وَمِتَّ تَمُوتُ^(٢) بكسر العين في الماضي وضمتها في المضارع^(٣) فمن التداخل ، لأنها جاءت من باب عَلِمَ يَعْلَمُ ، وَنَصَرَ يَنْصُرُ ، فأخذ الماضي من الأول والمضارع من الثاني .

(وإن كان ماضيه على وزن فَعَلَ مضموم العين فمضارعهُ يَفْعُلُ بضم العين نحو : حَسُنَ : يَحْسُنُ وأخواته) لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختر للماضي والمضارع حركة لا تحصل إلا^(٤) بانضمام الشفتين رعايةً للتناسب بين الألفاظ ، ومعانيها .

ويكون لأفعال الطبائع كالحُسْنِ ، والكَرَمِ ، والقُبْحِ^(٥) ، ونحوها . ولا يكون إلا لازماً . وشذ قولهم : رَحِبْتُكَ الدَّارُ ، والأصل رَحِبْتُ بِكَ الدَّارُ ، فحذفت الباء اختصاراً لكثرة الاستعمال .

(١) في ط بريادة : « وزن يزن » تحريف .

(٢) في ط : « وميت يموت » تحريف .

« وأصل : « مت » : مَوْتٌ ، نقلت حركة الواو إلى الميم ، فقطعت الواو ، فأدغمت التاء معها . في هامش تعليقات النسخة الإيرانية .

(٣) في ط : « الغابر » مكان : « المضارع » تحريف .

(٤) في ط : « لا » مكان : « إلا » تحريف .

(٥) في ط : « والقليل » ، تحريف .

وأيضاً من المناسب أن يكون لها صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل .

(فإذا أدخلت عليه) أي على المضارع (السَّيْنِ أو سوف فقلت : سَيَفْعَلُ أو سوف يَفْعَلُ اختصَّ بزمان الاستقبال) لأنهما حرفا استقبال وُضِعَا . وَسَمَّيَا حَرْفَيَّ تنفيس ، ومعناه : تأخيرُ الفعل في الزَّمان المستقبل وعدم التضييق في الحال ، يقال : نَفْسْتُه أي : وَسَّعْتُهُ .

. وَسَوَفَ أكثر تنفيساً ، وقد تخفف بحذف الفاء فيقال : سَوْ ، وقد يقال : سَيَّ بقلب الواو ياء ، وقد تحذف الواو فيسكن الفاء الذي كان متحركاً لأجل التقاء الساكنين فيقال : سَفَّ أَفْعَلُ .

وقيل : إن السَّيْنِ منقوص من سوف دلالةً بتقليل الحرف على تقريب الفعل .

(وإذا أُدْخِلَتْ عليه لام الابتداء اختصَّ بزمان الحال) نحو قولك لَيَفْعَلُ ، وفي التنزيل : « إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنَّ تَذْهَبُوا بِهِ »^(١) وأما في قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾^(٢) ﴿ وَلَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا ﴾^(٣) . فقد تَمَحَّضَت اللام للتوكيد مُضْمِحِلاً عنها معنى الحالِية ، لأنها إنما تفيد ذلك إذا دخلت على المضارع المحتمل لهما^(٤) ، لا المستقبل الصَّرْفِ وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾^(٥) نُزِّلَ منز

الحركات ، والسكنات ، ولمطلق الاسم في وقوعه مشتركاً^(١) ، وتخصيصه بالسين أو سوف أو اللام ، كما أن رجلاً يحتمل أن يكون زَيْداً وعمراً فإذا عرّفته باللام ، وقلت : الرجل احتصّ بواحد ، وبهذه المشابهة التامة أعرب من بين سائر الأفعال .

(وهذا) أي المضارع (يصلح للحال) والمراد بها هنا أجزاء من طَرَفَيَّ الماضي والمستقبل ، يعقب بعضها بعضاً من غير فَرْط^(٢) مُهْلَةٍ وتَرَاخٍ ، والحُكْم في ذلك للعرّف لا غير .

(والاستقبال) : والمراد به = ما يَتَرَقَّبُ وجوده بعد زمانك الذي أنت فيه (تقول : يفعل الآن ويسمى : حالاً وحاضراً ، ويفعل غداً ، ويسمى : مستقبلاً) ، المشهور : مستقبل بفتح الباء اسم مفعول ، والقياس يَفْتَضِي كَسَرُهَا اسم فاعل ، لأنه يَسْتَقْبِلُ - كما يُقال - الماضي ، ولعل وجه الأول أن الزمان يستقبله ، فهو مُسْتَقْبَلُ اسم مفعول ، لكن الأولى أن يقال المُسْتَقْبَلُ : بكسر الباء فإنه الصحيح ، وتوجيه الأول لا يخلو عن كرازة^(٣) .

قيل : إنَّ المضارع موضوع للحال ، واستعماله في الاستقبال مجازٌ . . . وقيل : بالعكس . أو الصحيح أنه مشترك بينهما ، لأنه يُطلق عليهما إطلاق كلٍّ مُشْتَرِكٍ على أفرادهما ، هذا ولكن تبادر الفهم إلى الحال عند الإطلاق من غير قرينة يُنبئ عن كونه أصلاً في الحال ،

(١) أي بين الحال والاستقبال .

(٢) الفَرْط : مجاوزة الحد ، ومنه يقال : إِيَّاكَ والفَرْط في الأمر .

(٣) في النسخ : حرازة بالزاي ولا معنى لها ، وتصويبها بالكاف من القاموس . والكرازة : الفصح .

الرباعي المجرد

(وأما الرباعي المجرد فهو باب واحد : فَعَلَّلَ) بفتح الفاء واللامين وسكون العين (كَدَخَرَجَ يُدَخَرَجُ) يقال : دَخَرَجَ فلان الشيء إذا دَوَّرَهُ (دَخَرَجَةٌ ، ودَخَرَجاً) ، لأن الفعل الماضي لا يكون أوله وآخره إلا مفتوحين ، ولا يمكن سكون اللام الأولى ، لالتقاء الساكنين . في نحو : دَخَرَجْتُ ، ودَخَرَجْنَا ، فحركاتها بالفتحة ليخففتها وسكنوا العين ، لأنه ليس في الكلام أربع حركات متوالية في كلمة واحدة . ويلحق به نحو : جَوَرَبَ ، وجَلَبَبَ^(١) ، ويَيْطَرُ^(٢) ، وهَرُولُ ، وشَرِيف^(٣) ، ويَيْقَرُ^(٤) ، ودليل الإلحاق^(٥) اتّحاد المصدّرين .

الثلاثي المزيد : -

(وأما الثلاثي المزيد فيه فهو على ثلاثة أقسام) لأن الزائد فيه إمّا حرف واحد أو اثنان ، أو ثلاثة لثلاثاً يُلزَمُ في الزّنة^(٦) مزنة الفرع على الأصل .

واعلم أن الحروف التي تزداد لا تكون إلا من حروف

(١) الجلباب : القميص ، يقال : جلببه فتجلبب .

(٢) البيطرة : معالجة الدواب .

(٣) شريف : يقال : شَرِيف الزرع أي قطع شريفه .

(٤) البيقرة : كثرة المال والمتاع كما في القاموس .

(٥) من تعليقات النسخة الإيرانية : « وإنما قلنا : هذه الكلمات ملحقات لا أصول ،

أما في « جورب » لأن الواو يكثر زيادتها في المثاني وفي جلبب : عدم الإد

« سألتمونيها » إلا في الإلحاق والتضعيف فإنه يزداد فيهما أي حرف كان .

[الأول] :

(الأول) أي القسم الأول من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفاً واحداً وهو ثلاثة أبواب .

[أفعَل] :

(كأفعل) بزيادة الهمزة (نحو أكرم يُكْرِم إكراماً) .

وهو للتعدية غالباً نحو أكرمه .

ولصيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل نحو أغد البعير إذا صار ذا غدة ، ومنه أصبحنا أي دخلنا في الصباح ، لأنه بمنزلة صرنا ذوي صباح .

ولوجود الشيء على صفة نحو أحمدته ، أي وجدته محموداً .

وللسلب نحو أعجمت الكتاب أي أزلت عجمته .

وللزيادة في المعنى نحو شغلته وأشغلته .

وللتعريض للأمر نحو أباع الجارية أي عرضها للبيع .

واعلم أنه قد يُنقل الشيء إلى أفعَل فيصير لازماً وذلك نحو أَكَبْ ، وأعرض ، يُقال : كَبَّ أي ألقاه على وجهه فَأَكَبَ ، وَعَرَضَ أي أظهره فَأَعْرَضَ ، قال الزوزني : ولا ثالث لهما فيما سمعنا .

أعني : الحركات الثلاث فزادوها ، وقلبوا الألف همزة ، ليرفضهم الابتداء بالسكان ، ومخرج الهمزة قريب من مخرجها ، وأعطوها للمتكلم لأنه مقدم ، والهمزة أيضاً مخرجها مقدم على مخرج غيرها لكونها من أقصى الحلق ، ثم قلبوا الواو تاء ، لأن زيادتها تؤدي إلى الثقل ، لاسيما في مثل : وَوَجَل بالعطف ، وقلبها تاء كثيراً في الكلام نحو تُرَاثٍ وتُجَاهٍ والأصل وَرَاثٍ ، وَوُجَاهٍ فقلبوها هنا أيضاً تاء ، وأعطوها المخاطب لأنه مؤخر عنه بمعنى أن الكلام إنما ينتهي إليه ، والواو تنتهي مخرجي الهمزة والياء لكونها شفوية ، وأتبعوه الغائبة والغائبتين ، لئلا يَلْتَبِسا بالغائب والغائبتين جِئْتَدِ ، وإن التبتسا بالمخاطب والمخاطبتين لكن هذا سهل .

ويوجد الفرق بينهما بالواو والتون في جمع المذكر الغائب ، وجمع المؤنثة الغائبة نحو : يَضْرِبُونَ وَيَضْرِبْنَ ، ولم يُجْعَل الجمع المؤنث بالتاء كما في الواحدة ، بل بالياء كما هو مناسب للغائب ، لكون مخرج الياء متوسطاً بين مخرجي الهمزة والواو ، وكون ذكر الغائب دائراً بين المتكلم والمخاطب .

ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده ومع غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع أيضاً ، فزادوا التون لمشابتها حروف المد واللين من جهة الخفاء والغنة .

فإن قلت : لِمَ سمي هذا القسم مضارعاً ؟ قلت : لأن المضارعة في اللغة = المشابهة من الضرع ، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهم أخوان رضاعاً ، وهو مشابهة لاسم الفاعل في

وحده في موضع التثخيم نحو قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ ﴾^(١) .

(والتاء للمخاطب مفرداً) نحو أنت تنصُر ، (ومثنى) نحو أنتما تنصران ، (ومجموعاً) نحو أنتم تنصرون (مذكراً كان) المخاطب في هذه الأمثلة (أو مؤنثاً) نحو تنصرين ، تنصران ، تنصرن . (وللغائبة المفردة) نحو هي تنصُر ، (ولمثنأها) نحو : هما تنصران .

(والياء للغائب المذكّر مفرداً) نحو : هو ينصُر (ومثنى) نحو : هما ينصران (ومجموعاً) نحو : هم ينصرون (ولجمع المؤنثة الغائبة) نحو : هن ينصرن .

واعتراض بأنه يستعمل في الله تعالى وليس بغائب ولا مذكّر ولا مؤنث ، تعالى عن ذلك علوّاً كبير ، فالأولى أن يقال : والياء لما عدا ما ذكرنا . وأجيب = بأن المراد من الغائب اللفظ ، فإذا قلنا : فالله يحكم فالله لفظه مذكّر غائب لأنه ليس بمتكلّم ولا مخاطّب ، وهو المراد بالغائب .

فإن قلت : لم زادوا هذه الحروف دون غيرها ولم خصّوا كلّ منها بما خصّوا ؟ قلت : لأن الزيادة مستلزمة للثقل ، وهم احتاجوا إلى حروف ، تزداد لِنَصْبِ^(٢) العلامات ، فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المدّ واللّين ، لكثرة دَوْرِها في كلامهم إمّا بنفسها أو بعضها ،

(١) يوسف / ٣ .

(٢) المراد بالنصب ليس النصب النحوي الاصطلاحي . وإنما المراد : إظهار العلامات وتوضيحها ، وفي القاموس : نَصَب الشيء : رفعه .

[فَعْل] :

(وفعل) بتكرير العين (نحو اقْرَحْ تفريحاً) .

واختلف في أنّ الزائد : هو الأولى أو الثانية ؟ ف قيل : الأولى لأنّ الحكم بزيادة الساكن أولى ، من المتحرّك عند الخليل^(١) ، وقيل : الثانية ، لأن الزيادة بالآخر أولى ، والوجهان جائزان عند سيبويه .

وهو للتكثير^(٢) في الفعل نحو : جَوَلْتُ ، وطَوَّفت ، أو في الفاعل نحو مَوَّتَتِ الإبلُ ، أو في المفعول نحو غَلَّقْتُ الأبواب . ولنسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو فسَقْتُه أي نسبته إلى الفسق .

وللتعدية نحو فرَحْتُهُ .

وللسلب نحو جَلَدْتُ البعير أي أزلت جلده ، ولغير ذلك .

[فاعل] :

(وفاعل) بزيادة الألف (نحو : قَاتِلْ ، مُقاتِلَةٌ ، وقِتالاً ، وقِتالاً) ، وَمَنْ قَالَ : كَذَبَ كِذَاباً قَالَ : قَاتِلْ قِتالاً^(٣) ، وروي : ما رِيَتْهُ مِرَاءً ، وقَاتَلْتَهُ قِتالاً^(٤) .

(١) « من المتحرّك عند الخليل » زيادة في ط .

(٢) المراد بالتكثير : أنه يقع شيئاً فشيئاً على تمامٍ وتطاول . انظر شرح الملوكي في التصريف / ٧١ .

(٣) في ط فقط : « قِتالاً » ، تحريف .

(٤) في ط فقط : « قَاتَلْتَهُ قِتالاً » .

وتأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعداً ، -يفعل أحدهما بصاحبه ما فعل الصّاحب به نحو ضارب زيدٌ غمراً .
ويكون بمعنى فَعَلَ أي للتكثير ، نحو : ضاعفته وضعفته .
وبمعنى أفعل ، نحو عافاك الله ، وأعفاك .
وبمعنى : فَعَلَ^(١) نحو دافع ودفع ، وسافر ، وسفر .

[الثاني] :

(والثاني) أي والقسم والثاني من الأقسام الثلاثة : (ما كان ماضيه على خمسة أحرف ، وهو ما يكون الزائد فيه حرفين ، وهو نوعان : والمجموع خمسة أبواب :

[تَفَعَّل] :

لأنه (إمّا أوله التاء مثل تَفَعَّل) بزيادة التاء ، وتكرير العين (نحو : تَكَسَّر ، يَتَكَسَّر ، تَكْسَرُ) وهو لمطاوعة فَعَلَ نحو : كَسَرْتُهُ فَتَكْسَرُ .

والمطاوعة : حصول الأثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله ، فإنك إذا قلت : كَسَرْتُهُ فالحاصل له التَكْسَرُ .

وللتكلف نحو : تَحَلَّمُ أي تكلف الجَلَمُ .

ولاتخاذ الفاعل المفعول أَضَلَّ الفعل نحو : توسدته أي اتخذته وسادة .

(١) في ط : « فاعل » ، تحريف .

وكَلَّ ذلك مما لا يُعْتَدَ به نقضاً .

وجاء نحو جُنَّ ، وشَلَّ ، وَزَكِمَ ، وَحَمَ ، وَجِبِلَ ، وَفَيْدَ^(١) ، وَعُلَّ ، وَوَعِكَ ، مبنية للمفعول أبداً للعلم بفاعلها في غالب العادة أنه هو الله تعالى .

وعقّب الماضي بالمضارع لأن الأمر فرع عليه، وكذا اسم الفاعل والمفعول لاشتقاقهما منه فقال :

« المضارع »

(وأما المضارع فهو : ما) أي الفعل الذي (يكون في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي) أي الزوائد الأربع : (الهمزة والنون والتاء والياء يجمعها) ، أي تلك الزوائد الأربع قولك : (أُنِيْتُ أو ، أُتِين أو تأتي) ، وإنما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي . وخصوا الزيادة به لأنه مؤخر بالزمان عن الماضي ، والأصل عدم الزيادة فأخذه المتقدم .

ولقائل أن يقول : هذا التعريف شامل لنحو أكرم وتكسر وتباعد فإن أوله إحدى الزوائد الأربع ، وليس بمضارع ، ويمكن الجواب عنه بأننا لا نسلم أن أوله إحدى الزوائد الأربع ، لأننا نعني بها الهمزة التي تكون للمتكلم وحده ، والنون التي تكون له مع غيره ، وكذا الياء والتاء كما أشار إليه بقوله .

(فالهمزة للمتكلم وحده) نحو أَنصُرُ أنا (والنون له) أي للمتكلم (إذا كان معه غيره) نحو نُنصُرُ نحن ، ويستعمل في المتكلم

(١) فَيْدَ : وجع فزائه .

ولو قال : ما كان أول متحرك منه مضموماً لكان كافياً ، كما تقدم .

والسر في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر أنه لا بد من تغيير ليفصل بين المبني للفاعل والمفعول ، والأصل : فَعَلَ فغَيِّره إلى فُعِلَ بضم الأول وكسر الثاني دون سائر الأوزان ، لِيَتَّعَدَّ عن أوزان الاسم ، ولو كسر الأول وضمَّ الثاني لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة ، إلى الكسرة أولى من العكس ، لأنه طلب خِفَّة بعد الثقل ، ثم حُبِلَ غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الأول ، وكسر ما قبل الآخر .

وما يقال : إن ضم الأول عوض عن المرفوع المحذوف فليس بشيء ، لأن المفعول المرفوع عوض عنه ، وهو كافٍ ، وجاء قُزِّدَ بسكون الزاي : والأصل : قُضِّدَ أسكن الصاد وأبدل زايًا .

وحكي قُطِرَب : ضربَ بنقل كسرة الراء إلى الصاد ، وجاء : عَضَرَ بسكون ما قبل الآخر ، وقرئ : « رَدَّت » في قوله تعالى : ﴿ رَدَّتْ إِلَيْنَا ﴾^(١) بكسر الراء .

(١) في ط : « في قزلة » بقاف في أوله ، وتاء في آخره وزيادة « في » ، تحريف . وأصل : قُزِّدَ : من القُضِّد بسكون الصاد يقال : فصد يفصد فصدًا إذا شقَّ البرق .

وفي القاموس (فصد) : بات رجلان عند أعرايٍ فالتقيا صباحاً ، فسأل أحدهما صاحبه عن القرى ، فقال : ما قُريت وإنما فُصد لي ، فقال : لم يحرم من فُصد له ، وسكن الصاد تخفيفاً ، ويروى : من قُزِّدَ بالزاي .

(٢) يوسف / ٦٥ ، والقراءة بكسر الراء منسوبة إلى الحسن ، انظر اتحاف فضلاء البشر / ٢٦٦ .

وللدلالة على أن الفاعل جانب أصل الفعل نحو ، تَهْجُدُ أي جانب الهجود .

وللدلالة على حصول أصل الفعل مرة بعد مرة نحو : تَجَرَّعَتْ أي شربته جُرْعَةً بعد جُرْعَةٍ .

وللطلب نحو : تكبَّرَ أي طلب أن يكون كبيراً ..

[تفاعل] :

(أو تفاعل) بزيادة التاء والألف (نحو تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُداً) وهو في الأصل إما يَصْدُرُ من اثنين فصاعداً نحو تضارباً ، وتضاربوا ، فإن كان من : فاعَلَ المتعدِّي إلى المفعولين يكون متعدياً إلى مفعول واحد نحو : نازعته الحديث وتنازعناه ، وعلى هذا القياس ، وذلك لأنَّ وضع فاعَلَ لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلق بغيره مع أن الغير أيضاً فَعَلَ مثل ذلك الفعل ، وتفاعل وضعه لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى ما تعلق به .

ولمطاوعة فاعَلَ نحو باعدته فتباعد .

وللتكلف نحو تجاهل أي أظهر الجهل من نفسه ، والحال أنه مُتَنَبِّ عنه ، والفرق بين التكلف في هذا الباب وبينه في باب التفعُّل أنَّ المتحلِّم يريد وجود الجلم من نفسه بخلاف المتجاهل .

[انفعال] :

(وإما أوله الهمزة مثل : انفعَلَ) بزيادة الهمزة والنون (نحو انقطع انقطاعاً) وهو لمطاوعة فَعَلَ ، نحو قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ ، ولهذا لا يكون إلا لازماً .

ومجيئه لمطاوعة أفعل نحو أسفقت الباب أي رددته فانسق^(١) وأزعجته أي أبعدته فأنزعج من الشواذ .

ولا يبنى الا مما فيه علاج وتأثير لا يقال : انكرم ، وانعمى ونحوهما ؛ لأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثره ، وهو العلاج تقوية للمعنى الذي ذكروه من أن المطاوعة هي حصول الأثر .

[افعل] :

(وافعل) بزيادة الهمزة والتاء (نحو اجتمع اجتماعاً) وهو لمطاوعة فَعَلَ نحو جمعته فاجتمع .

وللاتخاذ نحو اختبز أي أخذ الخبز .

ولزيادة المبالغة في المعنى نحو : اكتسب أي بالغ واضطرب في الكسب .

ويكون بمعنى فعل نحو : جذب واجتذب .

وبمعنى تفاعل نحو : اختصموا وتخاصموا .

[افعل] :

(وافعل) بزيادة الهمزة واللام الأولى أو الثانية (نحو احمر

(١) في الأصل : أسفقت الباب أي رددته فانسق ، بتقديم القاف على الفاء ، تحريف .

وفي القاموس : سق الباب : رده كأسفه بتقديم الفاء على القاف .

الفعل الذي كان (أوله مضموماً ، كفعل وفعل ، وأفعل ، وفعل ، وفعل) بقلب الألف واواً لانضمام ما قبلها (وتفعل) بضم التاء والفاء أيضاً ، لأنك لو قلت : تفعل بضم التاء فقط لالتبس بمضارع فعل ، (و) لذلك قالوا في تفاعل : (تفعل) (١) ، بضم التاء والفاء إذ لو اقتصروا على ضم التاء لالتبس بمضارع فاعل ، وقلب الألف واواً لانضمام ما قبلها .

(أو كان أول متحرك منه مضموماً نحو افتعل) بضم التاء لأنه أول متحرك منه كما ذكرنا في المبني للفاعل (واستفعل) بضم التاء ، وكذا قياس كل ما كان أوله همزة وصل .

ولم يذكر انفعل وافعل وافعول وافعول وافعول (٢) ونحو ذلك ، لأنها من اللوازم ، وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد .

(وهمزة الوصل) فيما كان أول متحرك منه مضموماً (تتبع هذا المضموم) الذي هو أول متحرك (في الضم) يعني تكون مضمومة عند الابتداء كقولك مبتدئاً : أستخرج المال مثلاً بضم الهمزة لمتابعتها التاء .

(وما قبل آخره) أي آخر المبني للمفعول (يكون مكسوراً أبداً نحو : نصير زيد واستخرج المال) وفي نحو أفعل ، وأفعل ، يقدر الأصل أفعل ، وأفعل ، وفي نحو أفعل كاقشعر الأصل : أفعل (٣) فنقلت كسرة اللام في أفعل فليأمل .

(١) في ط بعد «تفعل» زيادة : «وتفعل» .

(٢) في ط فقط : «وافعل» .

(٣) في ط فقط : «افعل» ، بلامين ، تحريف .

سوى أفعل ، فإن همزته لَلْقَطْع ، لأنها لا تسقط في الدَّرَج ، ولذا قُتِحَتْ ، يعني لا يقال : إن أوائل هذه الأفعال ليست مفتوحة بل مكسورة فلا يكون مَبْنِيًّا للفاعل ، (فإنها) أي لأن هذه الألفات (زائدة) ، لدفع الابتداء بالسّاكن (تثبت في الابتداء) للاحتياج إليها ، (وتسقط في الدَّرَج) أي في حشو الكلام ، لعدم الاحتياج إليها نحو: اقْتَعَلَ وانْقَعَلَ واستَقْعَلَ بحذف الهمزة واتصال الواو بالكلمة .

[المَبْنِيّ للمفعول من الماضي]

(والمَبْنِيّ للمفعول منه) أي من الماضي : أراد أن يذكر تعريفاً له باعتبار اللفظ فذكر على سبيل الاستطراد تعريفاً لمُطلق المَبْنِيّ للمفعول باعتبار المعنى فقال : -

(وهو) أي المَبْنِيّ للمفعول مطلقاً سواء كان من الماضي أو المضارع (الفعل الَّذِي لم يُسَمَّ فاعله) كما نقول : ضَرَبَ زيدٌ فيرفع «زيد» لقيامه مقام الفاعل ، ولا يذكر الفاعل لتعظيمه ، فتصوّنه عن لسانك أو لتحقيره ، فتصون لسانك عنه ، أو لعدم العلم به أو لِقَصْد صدور الفعل عن أي فاعل كان ، إذ لا غرض في ذكر الفاعل نحو : قُتِلَ الخارجيُّ فإن الغرض المُهِمُّ قتلُهُ لا قاتِلُهُ أو لغير ذلك مما تقرر في علم المعاني ولا يتفرض بالمَبْنِيّ للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل^(١) .

(وهو ما كان) خَبَرُ المبتدأ أي المَبْنِيّ للمفعول من الماضي

(١) لأن المَبْنِيّ للمفعول هو الذي حذف فاعله ، وأقيم المفعول مقامه .

يَحْمَرُ احمراراً) ، أي حَمُر ، وهو للمبالغة ولا يكون إلّا لازماً ، واختصّ بالألوان والعيوب .

[الثالث] :

(والثالث) من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على سَنَةِ أحرف) ، وهو ما يكون الزائد فيه ثلاثة أحرف ، ومجموعة خمسة أبواب :

[استفعل] :

(مثل استفعل) ، بزيادة الهمزة والسين والتاء (نحو استَخْرَجَ ، يَسْتَخْرِجُ ، استخراجاً) ، وهو .

لطلب الفعل نحو : استخرجتُ أي طلبت خروجه .

ولإصابة الشيء على صفة نحو : استعظمتُ أي وجدته عظيماً .

وللتَّحوّل نحو : استحجر الطّينُ أي تحوّل إلى الحجريّة .

ويكون بمعنى : فَعَلَ نحو : قَرَأَ ، واستَقَرَّ ، وقيل : إنه للطلب

كأنه يطلب القرار من نفسه .

[افعال] :

(وافعال) بزيادة الهمزة والألف واللام (نحو اَحْمَارَ يَحْمَارُ

اخميراراً) ، وحكمه حكم اَحْمَرُ إلّا أن المبالغة فيه زائدة .

[افْعَوْعَل] :

(وافْعَوْعَل) بزيادة الهمزة والواو وإحدى العينين (نحو :

اغشوشب) الأرض (اغشيشاباً) إذا كثر عُشُبها وهو للمبالغة .

[افْعَنْلَل] :

(وافْعَنْلَل) بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللامين (نحو: اقْعَنْسَس يَقْعَنْسَس اقْعَنْسَاساً) أي تأخر إلى خَلْف ، وَرَجَعَ ، قال أبو عمرو سألت الأصمعيّ عنه فقال : هكذا فقدم بطنه وأخر صدره .

[افْعَنْلِي] :

(وافْعَنْلِي) بزيادة الهمزة والنون والالف (نحو: اسْلَنْقِي^(١) يسْلَنْقِي اسْلِنْقاء) أي نام على ظهره ووقع على القفا .

والبابان الأخيران مُلحقان بـ (اخرُنْجِم)^(٢) فلا وجه لِنَظْمِهما في سِلْكٍ ما تقدّم .

وكذا تَفْعَلُ ، وتفاعل من الملحقات بتدْخَرَج والمصنّف لم يفرّق بين ذلك .

[افْعُول] :

(وافْعُول نحو: اجلُوذٌ يجلُوذُ اجلُوذاً)^(٣) بزيادة الهمزة والواوين .

(١) في ط : « اسلنقى » بتقديم النون على اللام ، تحريف .

(٢) يقال : اخرجنجمت الإبل : اجتمعت .

(٣) في الجمع ٢٩ / ٦ : اجلوذ : إذا مضى وأسرع في السير .

المذكّر بالميم ، لمناسبتها الواو التي هي علامة له في الغائب ، واختصاص المؤنث بالنون كما في جمع الغائبة .

وشدّدوا النون ، لأنهم قالوا : أصله : نَصَرْتُمَن ، فأدغمت الميم في النون إدغاماً واجباً .

وكذا ضمّوا ما قبل النون ، أعني التاء لمناسبة الضمة الميم . وهذه مناسبات ذكروها وإلاّ فالحكم بذلك للواضع لا غير .

(وقس على هذا) أي المذكور من تصريف نَصَرَ : أَفْعَلُ وفَعَلَ وفاعِل و(فَعْلَلٌ ، وتَفَعَّلَلٌ ، واَفْتَعَلَ ، وافْعَنْلَلٌ ، واستَفْعَلَ وافْعَلَلٌ) نحو: اقْشَعَرَ ، اقْشَعَرًا ، اقْشَعَرُوا - اقْشَعَرْتُ ، اقْشَعَرْنَا ، اقْشَعَرَرْنَا - اقْشَعَرَرْتُ ، اقْشَعَرَرْنَا ، اقْشَعَرَرْتُم - اقْشَعَرَرْتِ ، اقْشَعَرَرْنَا ، اقْشَعَرَرْتُنَّ - اقْشَعَرَرْتُ ، اقْشَعَرَرْنَا .

و(وافْعَوْعَل) نحو: اغشوشب ، اغشوشبنا ، اغشوشبوا - اغشوشبت ، اغشوشبتنا ، اغشوشبتن إلى آخره وكذا البواقي تركت ، لأنه لما ذكر من المثال واحداً فالبواقي على نهجه فلا حاجة إلى تكثير الأمثلة ، إذ ليس الإدراك بكثرة النظائر فالفهم الذكي يدرك بنظر واحد ما لا يُدركه البليد باللف شاهد .

(ولا تَعْتَبِرُ) أنت في بعض النسخ ، ولا يُعْتَبَرُ مبنياً للمفعول (حركات الألفات) ، أي الهمزات وعبر عنها بها ، لأن الهمزة إذا كانت أولاً تكتب على صورة الألف ويقال لها الألف ، قال في الصّاح : الألف على ضَرَبَيْنِ : لَيِّنَةٌ ومتحرّكةٌ ، فاللَيِّنَةُ تُسَمَّى أَلْفًا والمتحرّكة تُسَمَّى هم

فلو أن الأطباء كان حولي وكان من الأطباء الأساة^(١)

وزادوا تاء للمخاطب ، وتاء للمتكلم ، وحركوها في الجميع خوف اللبس بتاء التانيث ، - وضموها للمتكلم لأن الضم أقوى ، والمتكلم أقوى [والمتكلم]^(٢) مقدم فأخذه ، وفتحوها للمخاطب ، إذ لم يمكن الضم للالتباس ، [بالمتكلم]^(٣) والفتح راجع لخفته والمذكر مقدم فأخذه ، فبقيت الكسرة للمخاطبة فأعطيتها ، لثلاثا يلتبس بالمتكلم والمخاطب ، ولأن الياء تقع ضميرها في نحو : اضربي ، والكسرة أخت الياء ، فناسب إعطاؤها المخاطبة .

ولم يفرقوا بينهما في المثني لكن زادوا ميماً فرقاً بين المخاطبتين والمخاطبتين ، وبين الغائيتين والغائيتين ، وضموها ما قبلها ؛ لأن : الميم شفوئية كالواو فينايسبها الضم .

ووضعوا للمتكلم مع غيره ضميراً آخر ، وهو النون كما في المنفصلات نحو : « نحن » « فقالوا : فعلنا » .

وفرقوا بين الجمع المذكر الغائب وبين جمع المؤنثة الغائبة باختصاص المذكر بالواو ، والمؤنث بالنون ، دون العكس لأن الواو هنا أقوى من النون ، لأنها من حروف المد واللين ، وهي بالزيادة أولى ، والمذكر مقدم على المؤنث .

وكذا فرقوا بين جمع المخاطب ، وجمع المخاطبة باختصاص

(١) من شواهد : الإنصاف ٣٨٥ / ١ ، وابن يعيش ٥ / ٧ ، ٨٠ / ٩ ، والخزانة ٣٨٥ / ٢ ، والعيني ٥٥١ / ٤ ، وانظر الهمع والدرر رقم ١٣٣ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة ليست في ط .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة ليست في ط .

الرباعي المزيد

((وأما الرباعي المزيد فيه فأمثله) أي أبنيته بحكم الاستقراء

ثلاثة :

[تفعلل] :

(تفعلل) بزيادة التاء (كتدخرج يتدخرج تدخرجاً) ضمت لامه فرقاً بينه وبين فعله .

ويلحق به : تجلبب ، أي لبس الجلباب ، وتَجَوَّزَ أي لبس الجَوَّزَ ، وتَفَيَّهَقَ أي أكثر في كلامه ، وتَرَهَّوْكَ أي تَبَخَّرَ ، وتمسكن أي أظهر الدَّلَّ والمسكنة .

[افعللل] :

(وافعللل) بزيادة الهمزة والنون (كاخرنجتم) أي ازدحم (يخرنجم اخرنجماً) ، ويقال : خَرَجْتُ الإبل فأخرنجمت أي رَدَدْتُ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ فَارْتَدَّتْ .

ويلحق به نحو : اقعنسس ، واسلنقى .

ولا يجوز الإدغام والإعلال في الملحق ، لأنه يجب أن يكون مثل الملحق به لفظاً ، والفرق بين بَاقِي اقعنسس ، واخلرنجم : أنه يجب في الأول تكرير اللام دون الثاني .

[افعللل] :

(وافعللل) بزيادة الهمزة واللام وهو بسكون الفاء وفتح العين

وفتح اللام الأولى مخففة والآخرية مشددة (نحو اقشعر) جلده
(يقشعر اقشعراراً) أي أخذته قشعريرة .

(الفعل المتعدي)

(تنبيه) : الفعل إما متعدي وهو أي الفعل (الذي يتعدى) من الفاعل أي يتجاوز (إلى المفعول به كقولك : ضربت زيداً) فإن الفعل الذي هو الضرب قد جاوز الفاعل إلى زيد فالدور مدفوع ، بأن المراد بقوله يتعدى : معناه اللغوي ، وإنما قيد المفعول بقوله : به ، لأن المتعدي وغيره سيان في نصب ما عدا المفعول به نحو اجتماع القوم والأمير في السوق يوم الجمعة اجتماعاً تأديباً^(١) لزيد . ونحو ذلك ، ولا يعترض بنحو ما ضربت زيداً ، لأن الفعل ضربت وهو قد يتعدى إلى المفعول به في نحو ضربت زيداً ، وإن أريد لفظ الفاعل والمفعول فهذا مدفوع بلا خفاء^(٢) .

(ويسمى أيضاً) أي المتعدي (واقعاً) لوقوعه على المفعول به (ومجاوزاً) أي لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم .

(غير المتعدي)

(وإما غير متعدي ، وهو) الفعل (الذي لم يتجاوز) الفاعل (إلى مفعول به كقولك : حسن زيد) فإن الفعل الذي هو الحسّن لم يتجاوز زيداً بل يثبت فيه .

(١) في ط : « لتأديب زيد » ، تحريف .

(٢) في ط فقط : بلا خلاف .

للمفعول ، أما البناء فلأنه الأصل في الأفعال ، وأما الحركة فلمشابهته الاسم مشابهاً ما في وقوعه موقعه نحو : زيد ضرب ، وزيد ضارب ، وأما الفتح فليخفته إلا إذا اعتل آخره نحو : غزا ورمى أو اتصل به الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت وضربن ، أو واو الضمير فنحو ضربوا .

(مثاله) أي مثال المبني للفاعل [ولم يقتصر بذكر]^(١) الكلبي لأنه^(٢) قد يراد إيضاحه وإيصاله إلى فهم المستفيد فيذكر الجزئي من جزئياته ويقال : إن مثاله (نصر) للغائب المفرد ، (نصراً) لمثناه ، (نصروا) لجمعهم ، (نصرت) للغائبة المفردة ، (نصرتا) لمثناها (نصرتن) لجمعها (نصرت) للمخاطب الواحد (نصرتما) لمثناه ، (نصرتن) لجمعها (نصرت) للمخاطبة الواحدة (نصرتما) لمثناها (نصرتن) لجمعها ، (نصرت) للمتكلم الواحد ، (نصرتنا) له مع غيره .

وزادوا التاء في نصرت للدلالة على التأنيث كما في الاسم نحو : ناصرة .

وخصوا المتحركة بالاسم والسكينة بالفعل تعادلاً بينهما ، لأن الفعل أثقل كما تقدم ، وحركوها في الثنية لالتقاء الساكنين ، وزادوا ألفاً وواواً علامة لفاعل الاثنين والجماعة ، وقد تحذف الواو في النكرة ، قال : -

(١) ما بين المعقوفين سقط من ط .

(٢) سقطت : « لأنه » من ط .

تصريف هذه الأفعال ، وإن أريد المطلق أي الماضي مطلقاً أعم من أن يكون جامداً أو غيره فالجواب أن تجردها عن الزمان الماضي عارضٌ ، فلا اعتداد به . وكذا الكلام في صيغ العقود نحو بَعَثُ ، واشترت ، وأمثاله .

[المبني للفاعل من الماضي]

ثم اعلم أن الماضي إما مبني للفاعل أو مبني للمفعول (فالمبني للفاعل منه) أي من الماضي (ما) أي الفعل الذي (كان أوله مفتوحاً) نحو نصر (أو كان أول متحرك منه مفتوحاً) نحو : اجتمع فإن أول متحرك من افتعل هو التاء ، لأن الفاء ساكنة ، والهمزة غير معتد بها لسقوطها في الدرَج وهو مفتوح .

ولو قال : ما كان أول متحرك منه مفتوحاً لاندرج فيه القسمان ، لأن أول متحرك من : نصر : هو النون كالتاء من اجتمع . وإنما ذكر ذلك لزيادة التوضيح . وليس «أوه» في قوله : «أو كان» مما يُفسد الحد لأن المراد بها التقسيم في المحدود أي ما كان على أحد هذين الوجهين ، وإنما يفسد إذا كان المراد بها الشك .

وإنما فتح أول متحرك منه ولم يُسكن لرفضهم^(١) الابتداء بالسَّكَن ، ولئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو : افتعل واستفعل ، ولكون الفتح أخف الحركات الظاهرة .

كما بني آخره على الفتح سواء كان مبنياً للفاعل أو مبنياً

(١) في ط : «لرفضهم» مكان : «لرفضهم» ، تحريف .

(ويُسمى) غير المتعدي (لازماً) للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه ، (وَغَيْرَ واقع) لعدم وقوعه على المفعول به .

والفعل قد يتعدى بنفسه فيسمى متعدياً ، وقد يتعدى بالحروف فيسمى لازماً ، وذلك عند تساوي الاستعمالين نحو شَكَرْتُهُ وشكرت له ونصحتُه ونصحتُ له .

والحق أنه متعد واللام زائدة مطردة ، لأن معناه مع اللام هو المعنى بدونها . والتعدي وال لزوم بحسب المعنى .

(تعديّة اللازم)

(وتُعديّه) أي تعدي أنت الفعل اللازم ، وفي بعض النسخ : وتُعديته (في الثلاثي المجرد) خاصّة بشيئين (بتضعيف العين) أي بنقله إلى باب التفعيل (أو بالهمزة) أي بنقله إلى باب الإفعال : (نحو : فَرَحْتُ زَيْداً) ، فإن قولك : فَرِحَ زَيْدٌ لازم ، فلما قلت : فَرَحْتُهُ صار متعدياً (وأَجَلَسْتُهُ) فإن قولك : جَلَسْتُ لازم ، فلما قلت : أَجَلَسْتُهُ صار متعدياً .

(و) تُعديته (بحرف الجر في الكل) من الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه ، لأن حروف الجر وضعت لِتَجَرَّ معاني الأفعال إلى الأسماء (نحو ذهبت بزيد ، وانطلقت به) ، فإن ذهب وانطلق لازمان فلما قلت ذلك صار متعديين .

ولا يغيّر شيء من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء في بعض

المواضع نحو: ذهبت به^(١) ، بخلاف: مروت به .

والذي يُغَيَّر الباءُ معناه يجب فيه عند المبرّد مصاحبةُ الفاعِل للمفعول به ، لأن باء التعديّة عنده بمعنى مع ، قال سيبويه : الباء في مثله كالهمزة^(٢) والتضعيف ، فمعنى ذهبت يزيد أَذْهَبْتُهُ ، ويجوز المصاحبة وعدمها ، وأما في الهمزة والتضعيف فلا بد من التّغيير . ولا حصر لتعديّة حروف الجرّ فعلاً واحداً ، بل يجوز أن يجتمع على فعل واحد حروف كثيرة إلا إذا كانت بمعنى واحد نحو : مروت يزيد بعمره ، فإنه لا يجوز بخلاف مروت يزيد بالبريّة أي في البرية .

ولا يتعدّى كلّ فعل بالهمزة والتضعيف ، فإنّ النقل من المجرّد إلى بعض الأبواب المتشعبة موكولٌ إلى السّماع لا يقال : أضربت زيداََ عمراً ولا ذُهِبَ خالدًا بكرةً ، ونحو ذلك ، كذا قال بعض المحققين .

والحقّ أنه لا بُدّ في المتعدّي الذي نبحث عنه ونجعله مقابلاً للآزم من تغيير الحرف مغناه لما مرّ أنه بحسب المعنى فلا بد من التّغيير للمعنى كما في ذُهِبْتُ به بخلاف مَرَرْتُ به ، نَعَمْ يَصَحّ أن يقال في كلّ جازٍ ومجرور ، أن الفعل مُتَعَدٍّ إليه كما يقال يتعدّى إلى الظّرف وغيره لكن لا باعتبار هذا المعنى الذي نحن فيه ، على أن في قوله : ولا يغيّر شيء من حروف الجرّ معنى الفعل إلا الباء نظراً .

(١) يذكر يس في حاشيته ٩٦ / ١ : أنها تعدية خاصة ، وأما التعديّة العامّة فمصدر مشترك بين جميع حروف الجرّ الأصلية ، وهي إيصال معنى العامل إلى المجرور على المعنى الذي يقتضيه الحرف .

(٢) قال ابن هشام في المغنى ٩٦ / ١ : ومنه « ذهب الله بنورهم » (البقرة / ١٧) وقرئ : « أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ » وهي بمعنى القراءة المشهورة .

(تصريف الأفعال)

(فصل : في أمثلة تصريف هذه الأفعال) المذكورة من الثلاثيّ والرّباعيّ المجرّد والمزيد فيه ، يعني إذا صرّفت هذه الأفعال حصلت أمثلة مختلفة كالماضي ، والمضارع ، والأمر ، وغيرها فهذا الفصل في بيانها .

وقدّم الماضي ، لأن زمان الماضي قبل زمان المستقبل والحال ، ولأنه أصل بالنسبة إلى المضارع ، لأنه يحصل بالزيادة على الماضي ، ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة ، وأصالة ما حصل هو منه واشتق منه فقال :-

(أمّا الماضي فهو الفعل الذي دلّ على معنى) ، هذا بمنزلة الجنس لشموله جميع الأفعال وخرج بقوله : (وَجَدَ) أي هذا المعنى (في الزّمان الماضي) = ما^(١) سوى الماضي ، وأراد بالماضي في قوله : في الزّمان الماضي اللّغوي ، وبالأول الصّناعي أي الاصطلاحي فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه .

فإن قيل : هذا الحدّ غير مانع إذ يصدّق على المضارع المجزوم بـ (لَمْ) نحو : لم يضرب فإن (لَمْ) قد نقلت معناه إلى الماضي ، وغير جامع إذ لا يصدق على نحو : يئس ، ونعم ، وليس ، وعسى وما أشبه ذلك .

والجواب عن الأول أنّ دلالة على الماضي عارضة نشأت من لَمْ ، والاعتبار لأصل الوضع ، وعن الثاني أنّها من الجوامد .

والمراد : ههنا الماضي الذي هو أحد الأمثلة الحاصلة من

(١) فاعل خرج .

الإدغام لسكون الثاني وأمثال هذا كثيرة في الكلام نحو :

* تَقْضِي الْبَازِي* (١).

أى تَقْضِي، وَخَسِئْتُ بِالْخِيسْرِ، أَى أَخَسَسْتُ بِهِ،
وَتَلَعَيْتُ (٣)، أَى تَلَعْتُ (وكذا) الرِّبَاعِيَّ نحو : دَهْدَيْتُ (٤) أَى
دَهَدَيْتُ، وَصَهْصَيْتُ (٥) أَى : صَهْصَهْتُ، وأمثال ذلك؛ ولأنه يلحقه
(الحذف كقولهم : يَسْتِ وَظَلِمْتُ بفتح الفاء وكسرهما وَأَخَسْتُ أَى
خَسِسْتُ، وَظَلَلْتُ، وَأَخَسَسْتُ يعني أن أصل مَسْت : مَسِسْتُ
بالكسر، فحذفت السين الأولى، لتعذر الإدغام مع اجتماع المثليين،
والتخفيف مطلوب، واختص بالأولى، لأنها تدغم، وقيل : بالثانية
لأن الثقل إنما يحصل عندها.

وأما فتح الفاء، فلأنه حذفت السين مع حركتها، فبقيت الفاء
مفتوحة على حالها.

(١) جزء من رجز للمعاج جاء في ديوانه / ٢٨ على النحو التالي :

إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدر

داني جَنَاحِيَّه من الطور فمر

تقضي البازي إذا البازي كسر

من شواهد : الكشف للزمخشري ٤ / ٧٠٧، والممتع ١ / ٣٧٤، والهمع رقم

١٧١٩.

ومعنى تقضي البازي أي انقض انقضا البازي.

(٢) في القاموس : وَخَسِئْتُ بِهِ بالكسر، وَخَسِئْتُ : أَيْقَنْتُ.

(٣) اللعاع : نبت ناعم : وَالْعَتِ الْأَرْضُ أَنْبَتَ، وَتَلَعَى : تناول النبات أي رعه.

وفي الممتع ١ / ٣٧٧ : تَلَعَيْتُ مِنَ اللَّعَاعَةِ، وَالْأَصْلُ : تَلَعْتُ.

(٤) يقال : دَهْدَيْتُ الْحَجَرَ أَي : دَحَرَجْتُهُ، وَأَصْلُهُ : دَهْدَعْتُهُ قَالَ أَبُو النَّجْم :

كَأَنَّ صَوْتَهَا جَرَعَهَا الْمُسْتَعْجِلُ : جَنْدَلَةٌ دَهْدَيْتُهَا بِجَنْدَلٍ.

انظر الممتع ١ / ٣٧٩، والمنصف ٢ / ١٧٦.

(٥) قالوا : صَهْصَهْتُ بِالرَّجْلِ إِذَا قَلْتُ لَهُ : صَهْ صَهْ.

[المضارع المبني للمفعول]

(والمبني للمفعول منه) أي من المضارع. (ما) أي الفعل
المضارع الذي (كان حرف المضارعة منه مضموماً) حَتَلًا على
الماضي (و) كان (ما قبل آخره مفتوحاً). فَإِنْ كَانَ مَفْتُوحًا فِي الْأَصْلِ
أُنْبِئِي عَلَيْهِ، وَإِلَّا فُتِحَ لِيَعْتَدَلَ الضَّمُّ بِالْفَتْحِ فِي الْمَضَارِعِ الَّذِي هُوَ أَثْقَلُ
مِنَ الْمَاضِي : (نحو : يُنْصَرُ، وَيُدْخَرُجُ، وَيُكْرَمُ، وَيُفْرَحُ،
وَيُقَاتَلُ، وَيُسْتَخْرَجُ)، وتصريفها على قياس المبني للفاعل.

«لَمْ»، «وَلَمَّا»، «وَلَا» في التَّهْيِ، و«اللام» في الأمر، و«إِنْ» الشرطية، والأسماء التي تَضَمَّنَتْ معناها.

والغرض في هذا الفن بيان آخر الفعل عند دخول الجازم (عليه فيحذف منه حركة الواحد) نحو: لم يَنْصُرْ بسكون الراء، (و) يحذف (نون التثنية) نحو: لم يَنْصُرَا، (و) يحذف نون (الجمع المذكر) نحو: لم يَنْصُرُوا، (و) يحذف نون (الواحدة المخاطبة) نحو: لم تَنْصُرِي، لأن النون في هذه الأمثلة علامة الرفع كالضمة في الواحد فكما تحذف حركة الواحد كذلك تحذف النون، وإنما جُعِلَتْ علامة للإعراب كالحركة، لأنه لما وجب أن تكون هذه الأفعال معربةً والإعراب إنما يكون في آخر الكلمة، وكان أواخر هذه الأفعال ساكنةً وهي الضمائر، لأنها اتصلت بالأفعال فصارت كالجزء منها، ولم يمكن إجراء الإعراب عليها وجب زيادة حرف للإعراب. ولم يمكن زيادة حرف المدِّ واللين، فزادوا النون لمناسبتها إياها كما سبق.

(ولا يحذف) الجازم (نون جماعة المؤنث) فلا يقال: لم يَنْصُرْ في: لم يَنْصُرَنَّ، (فإنه) أي فإن نون جمع المؤنث (ضمير كالواو في الجمع المذكر)، وهو فاعل فلا يحذف (فِيثَبْتُ على كلِّ حال) بخلاف النونات الأخر، فإنها علامات للإعراب، وهذه ضمير لا علامة للإعراب، لأنها إذا اتصلت بالفعل المضارع صار مبنياً، لأنه إنما أعرب لمشابهة الاسم، ولما اتصل به النون التي لا تتصل إلا بالفعل رجَّح جانب الفعلية وصارت النون من الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في: (بَعْلَبَكْ)، وتعذر الإعراب بالحروف والحركة على مالا

الرباعي: (المطابق أيضاً) بالفتح اسم مفعول من المطابقة وهي: الموافقة، وتقول: طابقت بين الشيتين إذا جعلتهما على حدٍّ واحد، وقد طَوِّقَ فيه الفاء واللام الأولى، والعين واللام الثانية (نحو زَلَزَل) الشيء (يُزَلْزَل زَلْزَلَةً وَزَلْزَالاً) أي حركة.

ويجوز في مصدره فتحُ الفاء وكسره بخلاف الصحيح، فإنه بالكسر لا غير نحو: دَخَرَجَ دَخْرَاجاً. وقوله: «أيضاً»: إشارة إلى أنه يسمَّى الأصم أيضاً، لأنه وإن لم يكن فيه إدغام لِيَتَحَقَّقَ شِدَّتُهُ، لكنه حمل على الثلاثي، ولأنَّ عِلَّةَ الإدغام اجتماع المثليين فإنه إذا كان مرتين كان أَدْعَى إلى الإدغام، لكنه لم يُدْغَمْ لِمَانِعٍ وهو وقوع الفاصلة بين المثليين، فكان مثل ما امتنع فيه الإدغام نحو: مَدَدَنَ مِنَ الثَّلَاثِي، فإنه يسمَّى بذلك حَمَلًا على الأصل.

ولمَّا كان هنا مظنة سؤال، وهو أنه لِمَ أُلْحِقَ المضاعف بالمعتلات، وجعله من غير السَّالِمِ مثلها مع أنَّ حروفه حروف الصحيح؟ أشار إلى جوابه بقوله: (وإنما أُلْحِقَ المضاعف بالمُعْتَلَّاتِ، لأنَّ حَرْفَ التَّضْعِيفِ يلحقه الإبدال)، وهو: أن يُجْعَلَ حرفٌ موضع آخر، والحروف التي تُجْعَلُ موضعَ حرف آخر حروف: «أُنْصِيتَ يومَ جدِّ طَاهِ زَلَّ»، وكلُّ منهما يبدل من عِدَّة حروف ولا يليق بيان ذلك هنا.

[الإبدال في المضاعف]

وذلك الإبدال (كقولهم: أَمَلَيْتَ بمعنى أَمَلَلْتُ)، يعني أن أصله: أَمَلَلْتُ، قلبت اللام الأخيرة ياء لثقل اجتماع المثليين مع تعذر

ولما كان المضاعف في الثلاثي غَيْرَه في الرباعي لم يجمعهما في تعريف واحد بل ذكر أولاً الثلاثي، وقال:

(المضاعف الثلاثي)

(وهو) أي المضاعف (من الثلاثي المجرد والمزيد فيه : ما كان عينه ولامه من جنس واحد) ، يَعْنِيْ إِنْ كَانَ الْعَيْنُ تَاءً كَانَ اللَّامُ تَاءً^(١) ، وَإِنْ كَانَ دَالًّا كَانَ دَالًّا ، وَهَكَذَا (كَرَدَ) فِي الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ (وَأَعَدَّ) الشَّيْءُ أَي هَيَّأَهُ فِي الْمَزِيدِ فِيهِ ، فَيَبَيَّنُ كَوْنَ عَيْنِهِمَا وَلَا مِثْلَهُمَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ بِقَوْلِهِ : (فَإِنْ أَصْلُهُمَا : رَدَدَ ، وَأَعَدَّدَ) فَالْعَيْنُ وَاللَّامُ دَالَانِ كَمَا تَرَى فَأُسْكِنْتَ الْأُولَى وَأُدْغِمْتَ فِي الثَّانِيَةِ .

فقوله : « المضاعف » مبتدأ ، « وهو » مبتدأ ثان خبره « ما كان » ، والجمله خبر المبتدأ الأول .

وقوله : من الثلاثي حال (ويقال له : الأصم جملةً مُعْتَرِضَةً ، ويجوز أن يكون « فصل المضاعف »^(٢) على الإضافة .

(المضاعف الرباعي)

(وهو) أعني المضاعف (من الرباعي) مجرداً كان ، أو مزيداً فيه : (ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد ، وكذلك عينه ولامه الثانية) أيضاً (من جنس واحد ، ويقال له) أي للمضاعف من

(١) مثل : بت ، والبت : القطع .

(٢) من قول المتن : « فصل المضاعف » .

يَخْفِي رَدًّا إِلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْفِعْلِ أَعْنِي الْبِنَاءَ .

وأشار إلى الأمثلة بقوله : (تقول : لم يُنْصَرْ ، لم يُنْصَرَا ، لم يُنْصَرُوا - لم تُنْصَرْ ، لم تُنْصَرَا ، لم تُنْصَرُونَ - لم تُنْصَرْ ، لم تُنْصَرَا ، لم تُنْصَرُوا - لم تُنْصَرِي ، لم تُنْصَرَا ، لم تُنْصَرْنَ - لم تُنْصَرِي ، لم تُنْصَرَا ، لم تُنْصَرْنَ) .

وجاء (لم) في الضرورة غير جازمة ، وجاء أيضاً مفصلاً بينها وبين المجزوم ، وجاء حذف المجزوم بعدها .
قال :

[المضارع المنصوب]

(و) اعلم أنه (يدخل) على الفعل المضارع (النَّاصِبِ) وهو أَنْ وَلَنْ وَكَيْ وَإِذَنْ . وَالْأَصْلُ أَنْ وَالْبَوَاقِي فِرْعَ عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا عَمِلْتَ النَّصْبَ لَكُونِهَا مُشَابِهَةً لـ « أَنْ » وَهِيَ تُنْصَبُ الْأَسْمَاءُ ، وَهَذِهِ تُنْصَبُ الْأَفْعَالُ (فَيُبْدِلُ مِنَ الضَّمَّةِ فَتْحَةً) كَمَا هُوَ مُقْتَضَى النَّاصِبِ ، فَإِنَّ النَّصْبَ يَكُونُ بِالْفَتْحَةِ ، كَمَا أَنَّ الرَّفْعَ يَكُونُ بِالضَّمَّةِ ، وَالْجَزْمُ بِالسَّكُونِ .

فإن قيل : كان من الواجب أن يقول من الرفع إلى النصب، لأنه معرب ، والضم والفتح إنما يستعملان في المبتدئات ، فالجواب أن الغرض بيان الحركة دون تعرض للإعراب والبناء ، والحركة من حيث هي حركة : الضم ، والفتح ، والكسر ، لا الرفع والنصب والجزم ، فإن هذا أمر زائد فليتامل .

(وتسقط النونات) لأنها علامة الرفع (سوى نون الجمع

